

## من الدونية الاقتصادية إلى التشكل الاقتصادي

د. ماجد خمرة\*

عرفت النظريات الاقتصادية – السياسية، وكذلك الممارسات في أرض الواقع، العديد من التشكيلات الاجتماعية - الاقتصادية التي واكبت تطوّر المجتمع البشريّ منذ المشاعية البدائية (أو -كما يُطلق عليها بعضهم- الشيوعية البدائية أو المتخلفة)، مروراً بالعبودية والإقطاع والرأسمالية، وتوقفت عند الأخيرة، على الرغم من التعايش القسريّ المؤقت بينها وبين الاشتراكية التي رُسخت في شرق أوروبا وبعض الجيوب في القارّات الأخرى. اتّسمت كلّ تشكيلة بميزاتها من حيث البناء الفوقيّ والقاعدة الاجتماعية - الاقتصادية والقومية لتجد التوازن المنسجم مع التبعية الطبقيّة لكلّ تشكيلة.

في حالتنا نحن، أي عند الحديث عن "تطوّر الاقتصاد العربيّ الفلسطينيّ في دولة إسرائيل"، لا يمكن سلخه عن سياقه التاريخيّ بأبعاده الزمنية والمكانية. فالاقتصاد الفلسطينيّ -على مرّ العصور- دخل في تشكيلات اقتصادية - اجتماعية ميّزته عن غيره بالتشوّهات الناجمة عن التبعيات السياسية جرّاء الاحتلالات المتعاقبة. فحتّى نظام العبودية ارتكز على المصادر الاستبدادية الخارجية والإقطاع الذي استنسخ النظام الأوروبيّ، ليمتزج ويتعارض في ما بعد مع النمط المحليّ للإنتاج والذي عُرف بـ "أسلوب الإنتاج الآسيويّ". هذا الأسلوب تميّز بمشاعية أو اجتماعية الملكيّة للأرض ووسائل الإنتاج الأساسية، ولا سيّما في الزراعة ومشاريع الريّ. فالفلاح المحليّ، على تعدّد تبعيته الإثنية واللغوية والإيمانية لم يكن قنّاً أوروبياً تنتقل ملكيته -لا قوّة عمله فحسب- من مالكٍ إلى مالكٍ آخر.

من ميزات تطوّر المجتمع العربيّ الفلسطينيّ بعد النكبة في إطار دولة إسرائيل ذلك التشابك الشديد التعقيد بين الاقتصاديّ والسياسيّ، القوميّ والأمميّ، وهو ما يجعل البحث في مسارات التطوّر -على أنواعه- مركباً. إذ كيف سنتداول بحث وتصوّر مسارات تطوّر هذا الاقتصاد الخاصّ جدّاً من حيث واقعه، وفي الوقت نفسه تشير المؤشّرات أنّ الاقتصاد الإسرائيليّ نفسه غير مستقلّ -علماً بأنّ الحديث عن أيّ استقلالية اقتصادية في واقع العولمة يبقى في إطار التأمّلات والمستقبل المرجو؟!!

كذلك نجد أنّ مديونية إسرائيل للبنك الدولي وللولايات المتحدة الأمريكية، وتعدّدية القطاعات الاقتصادية فيها، لا تجعلها صاحبة القرار الاقتصاديّ المستقلّ نسبياً إذا قورن بألمانيا وبريطانيا وفرنسا. استقلالية القرار الإسرائيليّ لا تُبرز عضلاتها إلا في الحالة العربيّة.

لقد استطاع الاقتصاد العبريّ - اليهوديّ أن يبني مؤسّساته الاقتصاديّة والسياسيّة في فترة الاستعمار العثمانيّ لفلسطين المزوّد بأحدث فنون الإدارة آنذاك. وإذا تتبّعنا الفكر الموجه لأغلبية هذه المؤسّسات، وجدناه آتياً من عالم الفكر الاشتراكيّ الذي تحوّل في ما بعد إلى ما يسمى "الصهيونية الاشتراكية". لن نخوض في تفاصيل التناقض بين الصهيونية كمثلة للبرجوازية اليهوديّة في أوروبا البراغمانيّة والمالية لأيّ بناء فوقيّ يتوافق مع أهدافها، وبين النهج الاشتراكيّ. قوّة التجرد المنهجية تتيح لنا الفرصة للتعامل مع هذا الحدث برصد تطوّر الفكر الاشتراكيّ الذي حملته أكبر دعاة الصهيونية كمنثفوري وهس لبناء مؤسّسات اقتصاديّة بحجم الهستدروت والكيوتسات.

للوهلة الأولى، يبدو الأمر وكأنّ مجرد طرح هذه الحقيقة كقيل أن ندعي أنّ ما نحتاجه من خارطة الطريق للخروج من هذه الدونية الاقتصادية هو السير فُدمًا على هذا النهج، نهج بناء المؤسّسات الاقتصادية المحضة (خلافاً للمؤسّسات العربيّة السياسيّة القائمة). بالطبع سيكون هذا الأمر هو الأمثل، لا سيّما أنّها تجربة تاريخية معاصرة نعيش بين ظهرائها وماتلة أمام نواظرنا. لكن الواقع أكثر تركيبيًا. وكذلك ثمة صعوبة منهجية عند مقارنة "اقتصادنا" على أساس النظريّات الاقتصادية الليبرالية والنيوليبرالية. مجرد المقارنة محفوفة بمخاطر نظرية نحن في غنى عنها في هذه المرحلة. الليبرالية الاقتصادية تحتم وجود دولة وشعب واقتصاد واضح المعالم، وهي لا تستطيع التعايش مع مواصفات الدونية المتجلية في:

- شعب خرج من نكبة؛

- اندماج مشوّه في الاقتصاد الإسرائيليّ؛

- تنامي السلوك الاستهلاكيّ؛

- التبعية الاقتصادية؛

- المستوى المهنيّ المتدنّي وشحّ المساهمة في قوّة العمل المدنيّ في الاقتصاد الإسرائيليّ.

القول بحريّة النشاط الاقتصاديّ تجسيداً لما يسمّى "lesse fair lesse passé" ("دع الأمور تسير في مساقها الطبيعيّ") من خلال الاقتصاد السياسيّ النيوليبراليّ هو وهم مبتذل لا يسري على "اقتصادنا"، ولن يستطيع تطويره نحو المستقبل المرجوّ. وفي هذا المضمار، لا بدّ من الإشارة أنّه على الرغم من التحوّلات في نوعيّة إدارة الاقتصاد في إسرائيل، من نموذج "الصهيونيّة الاشتراكيّة" ودولة الرفاه التي طبّقت قبل إقامة الدولة واستمرّت حتى العام 1977، الى نموذج الاقتصاد الليبراليّ الذي طبق منذ بداية الثمانينيات حتى الآن، لم يكن "اقتصادنا" العربيّ وارداً على أجندة الحكومات، لا "العماليّة" التي تبنت تدخّل الدولة في مجمل النشاط الاقتصاديّ وضبط الحكوميّ الاحتكاريّ للاقتصاد، ولا تلك التي تبنت النظام الليبراليّ.

في الحالتين، كان وضع "الاقتصاد العربيّ" -ولم يزل- في حالة الدونيّة، على الرغم من وجود تحركات اقتصادية جارية في الآونة الأخيرة نتيجة الوضع الاقتصاديّ العالميّ ونتيجة القرار السياسيّ - الاقتصاديّ للحكومة الإسرائيليّة. هذا ما يؤكّد وجود ظاهرة متميّزة يتمتّع بها الفلسطينيون في إسرائيل دون غيرهم، حيث يخسرون مع الخاسر ويخسرون مع الراجح، وهو ما لا يتماشى حتى مع ما يسمّى نظريّة "العدالة الاجتماعيّة والانسجام" وممارسة لعبة الأخذ والعطاء. والمقصود أنّ النماذج السياسيّة - الاقتصاديّة كافة تتوافق على تهميش الاقتصاد العربيّ، على الرغم من الفروق التي تجلّت في الحالة الأخيرة التي تدعو إلى تطوير الاقتصاد العربيّ إلى حدّ ما.

المؤسسة الحاكمة في إسرائيل توافق على تطوير الاقتصاد الفلسطينيّ في حدودها غير المعرّفة، شريطة أن يكون سقفها فوق هذا الإطار وضمن احتياجاتها. في كلّ الحالات، لن تتنازل هذه المؤسسة عن القوميّ مقابل الاقتصاديّ إلا في ما ندر. والنادر هنا ينجم عن ضغوط خارجيّة سواء من الاتحاد الأوروبيّ وحتى الولايات المتّحدة الأمريكيّة صاحبة القرار الاقتصاديّ الإسرائيليّ ونتاج الأساس عن المصلحة الإسرائيليّة البحتة. وفي إطار العولمة ودخول إسرائيل في هذه اللعبة من الناحية الاقتصاديّة والثقافية والتنافس الحضاريّ القائم بينها وبين موقعها الجغرافيّ وحقيقة وجود المؤسّسات التنافسيّة من خلال المعدّلات العالميّة مثل العمالة، النشاط الاقتصاديّ، المديونيّة، العنصريّة، نزاهة الحكم وبالتالي معدّلات الثقافة والتعليم والتي تتبوّأ إسرائيل مواقع لا تدعو إلى الفخر، يضطرّها الأمر -في مثل هذه الحالات- إلى العمل على تغييرها وتعديلها للأفضل. المجتمع العربيّ الفلسطينيّ، وفق

هذه المعايير، يشدّ إسرائيل إلى الأسفل، ومن هنا تأتي المبادرات الموسميّة والمتفرّقة لافتتاح صناديق حكوميّة ورسم خطط خماسيّة في شتى المجالات لدعم التطوّر الاجتماعيّ- الاقتصاديّ دون السياسيّ.

## الخلاصة

إنّ اختيار الطرح الأنسب لتطوير الاقتصاد العربيّ والتعامل مع مشاكل الفقر والبطالة والخروج من الدونية يشكلّ بحدّ ذاته موضوعاً مميّزاً قلّما تطرّقت إليه الأعلام من هذه الزاوية، لا بسبب عدم الاكتراث، بل بسبب الانشغال في السؤال الكيانيّ والوجوديّ لهذا المجتمع وبترسخ قاعدة هويّته القوميّة. الوجود الكولونياليّ في أيّ دولة يولد القاعدة الاتحاديّة لمجمل طبقات وفئات الشعب من الطبقة العاملة والفلاحين والبرجوازيّة الصغيرة وحتى المتوسّطة لبناء المؤسّسات البديلة. إلا أنّ الأمر يكتسب شكلاً أكثر تعقيداً في حالة إسرائيل. بالتالي إنّ أيّ طرح في هذا المجال -سواء أكان الليبراليّ أم الاشتراكيّ- يتعارض مع "حيّز الوجود" الذي رسمته إسرائيل سيُرفض. إذا يبقى السؤال داخليّاً في إطار الملعب الفلسطينيّ. هنا وجب أن نوّكد أنّ الطرح الليبراليّ حاضر في الفضاء اليوميّ بحكم الواقع الموضوعيّ القائم في إسرائيل. إنّ هذا الحضور لا ينفي التفكير في بديل العدالة الاجتماعيّة الناجم عن النفسيّة الاقتصاديّة - السياسيّة الحاضرة في تاريخنا وكذلك تراكم التجربة التعاونيّة التي واكبت حضارتنا العربيّة وكيونتنا الفلسطينيّة. الحنكة الاقتصاديّة تحتم علينا استخدام الانتقائيّة والبراغماتيّة في الطرح الاشتراكيّ، خلافاً لما هو متبع في الأدبيّات الاشتراكيّة، علماً بأنّ فهم الديالكتيك الماركسيّ يدعو إلى هذا الاستخدام، لا بل يحثّه. ما دنا قد حدّدنا أنّ البدائل هي خيار داخليّ، سيكون من الأنسب السير قدماً في بناء المؤسّسات الاقتصاديّة ذات الطابع الاجتماعيّ الواسع، إلى جانب المبادرات الفرديّة والدخول في مسيرة مراحلّيّة تحوي في طيّاتها مسألة الوحدة والاتحاد، التي لا تنفي القفز من نجاحات فرديّة متفرّقة.

يحضرنى هنا القول التالي: "الاختلاف هو بين الثقافة التجاريّة المبسّطة لفلاح فقد وطنه وبين مديري الشركات اليهوديّة المعتمدة على أقصى مبادئ الإدارة في السوق الرأسماليّ الحر والتي يكون هدفها الربح فقط". هذا الاختلاف يحتاج إلى عمليّة اجتماعيّة - اقتصاديّة وإداريّة طويلة النفس من الصعب

حلّه بمفاتيح ومناهج الليبراليّة القديمة والجديدة، فالأمر يتعلّق بالكلّ الاجتماعيّ على الطريقة الإبداعية للمجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل.

\* د. ماجد خمرّة: كاتب وباحث فلسطيني، دكتوراة في الاقتصاد السياسي، مقيم في حيفا.